السادة / البورصة المصرية .

تحية طيبة . . . وبعد

** نتشرف بأن نرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة فى ٢٠٢٦/٣/٣١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريراً فى : /٢٠٢٦/٥
* الزهراء *

مدير عام شئون المساهمين	رئيس القطاع المالى	رئيس القطاعات المالية
" محاسب/محمد أحمد عويضة"	" محاسب/أسامة عبد المجيد طه "	" محاسب /مؤمن جمال الدين على"

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

السيد الأستاذ المحاسب / الرئيس التنفيذي

لشركة مطاحن مصر العليا

تحية طيبة وبعد،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المُستقلة للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٦.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الوكيل الأول
مدير الإدارة

(محاسب / أحمد محمد فرج)

تحريراً في ٢١ / ٥ / ٢٠٢٦
أحمد

رقم الصادر/ ١٦٤
تاريخ الصادر/ ٢١/٥/٢٠٢٦
التوقيع/

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية المستقلة لشركة
مطاحن مصر العليا فى ٣١ مارس ٢٠٢٦

السادة /مساهمى شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة [١] لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

---

[١] المعتمد من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٣٠

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ :

- إنخفاض صافي الربح المحقق خلال الفترة البالغ قدره نحو ١١٦,٤١٤ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بإنخفاض قدره نحو ١٦,٣٢٦ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام المالي السابق البالغة نحو ١٣٢,٧٤٠ مليون جنيه وبنسبة إنخفاض قدرها نحو ١٢ % وذلك على الرغم من تماثل كمية الأقماح المطحونة تقريباً خلال الفترة مع كمية الأقماح المطحونه خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق حيث بلغت كميتها نحو ٧١٥ ألف طن مقابل كمية قدرها نحو ٧٢٠ ألف طن خلال الفترة المماثلة من العام المالى السابق وبنسبة ٩٩,٢% منها وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في (إيرادات استثمارات مالية ، إيرادات وأرباح أخري ، إيرادات تمويلية) بنحو ٥٤,٣٨٧ مليون جنيه وبنسبة نحو ٣٦% من صافى الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ قدره نحو ١٥٠,٢١١ مليون جنيه . متأثرا بقيمة بعض الأيرادات والمصروفات التقديرية خلال الفترة أهمها ما يلى :-

- مبلغ نحو ٣٣,٧٩٨ مليون جنيه تقديريا قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف على صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية , ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ , ١٦).
- تم تاثير قائمة الدخل بقيمة بعض المصروفات والأيرادات التقديرية التى تخص الفترة دون إجراء حصر فعلى لها وأهمها ما يلى :-

البيان	المبلغ بالمليون جنيه
خامات ومواد ووقود	٧,٧٨٥
خدمات مشتراه	٥,٣٩٠
أجور نقدية	٥,٦٥٥
مزايا عنيه	١٦٩٧
تأمينات إجتماعة	٠,٨٤١
خدمات مباعة	٢,٢٢٩

- لم تقم الشركة بتحميل المصروفات بمبلغ نحو٢,٥١٣ مليون جنيه قيمة جزء من كهرباء التشغيل عن شهر مارس ٢٠٢٦ .

كما لم تقم الشركة بتحميل المصروفات مبلغ نحو ١,٢١٢ مليون جنيه قيمة (مزايا عينية – علاج العاملين) المستحقة عن شهر مارس ٢٠٢٦ .

- درجت الشركة على تسوية قيمة إيرادات بيع مخلفات الأنتاج ونواتج الغربلة وكذا إيرادات المشغولات الداخلية التامة بالتكلفة بتخفيض المصروفات حساب الأجور النقدية ، الخامات والمواد والوقود حيث قامت الشركة بإقفال قيمة تلك الأيرادات خلال الفترة والبالغ قدرها نحو ٩,٣٩٥ مليون جنيه بواقع ٧,٤٣٨ مليون جنيه قيمة إيرادات بيع مخلفات الأنتاج ونواتج الغربلة ،١,٩٥٦ مليون جنيه قيمة إيرادات مشغولات داخليه وذلك بتخفيض المصروفات بند الأجور النقديه بمبلغ نحو ٧,٦٣٤ مليون جنيه ، تخفيض بند الخامات والمود والوقود بمصروفات بمبلغ وقدره ١,٧٦١ مليون جنيه.
- ظهر رصيد حساب تعويضات وغرامات (مصروف) في ٢٠٢٦/٣/٣١ بمبلغ نحو ٥,٨٨٧ مليون جنيه منها مبلغ نحو ٢,٧٤٨ مليون جنيه قيمة غرامات طرق وزيادة أوزان عن النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة بحمولات زائدة عن الحمولات القانونية المثبتة برخصة تسيير المركبات وذلك بالمخالفة لقانون المرور الأمر الذي يقلل من كفاءة تلك المركبات ويؤثر أيضاً على كفاءة الطرق ويزيد من معدلات الحوادث وتحمل الشركة بتلك الغرامات فضلا عن أثر ذلك على المصروفات المعتمدة بالإقرار الضريبي.، مبلغ نحو ٣,١٣٩ مليون جنيه قيمة غرامات تموينية موقعة على الشركة خلال الفترة من ٢٠٢٥/٧/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ (أخر مطابقة تم اجراؤها مع الهيئة العامة للسلع التموينية) منها مبلغ نحو ٩٨٤ ألف جنيه مخالفات خاصة بالقمح المحلى موسم ٢٠٢٥ و الباقى وقدره نحو ٢,١٥٥ مليون جنيه قيمة مخالفات تموينية خلال الفترة ذاتها .
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك على النحو التالي:-

❖ قامت الشركة بتنفيذ الحكم القضائي (النهائي) الصادر ضدها لصالح شركة وادى كوم أمبو لاستصلاح الأراضي في الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بسداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه وذلك بعد إستنفاذ كافة درجات التقاضى والدعاوى الأستئنافية والنقض و تم سداد مبلغ نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه (شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج) لشركة وادي كوم أمبو لاستصلاح الأراضي وكذا تم سداد مبلغ ٢,٩٠٢ مليون جنيه قيمة رسوم تنفيذ الحكم المشار إليه لذات الشركة وذلك بناءا على الاجتماعات التي عقدت بمقر وزارة العدل بين الشركة والممثل القانوني لشركة وادى كوم أمبو ووكيل الشؤون القانونية لمحافظة أسوان في ٢٠٢٤/٩/٢٩ , ١، ٢٠٢٤/١٠/٩ (لم نواف

بمحاضر اجتماعات تلك الجلسات) وكذا تم تسليم أصل الصيغتين التنفيذيتين للحكمين لمكتب السيد المستشار مساعد / وزير العدل لشئون التفتيش القضائى - إدارة التنفيذ ثم أفادت إدارة الشركة أنه تم تسليم أصل الصيغة التنفيذية لمحافظة أسوان دون إفادتنا بما يؤيد ذلك و دون إتخاذ أية إجراءات قانونية لتنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة .

الإستنتاج المتحفظ:

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " في ٣١ مارس ٢٠٢٦ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٢٣,٨١٥ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ قيمته نحو ٣٦٥,٦٥٠ مليون جنيه) وقد تم إثبات تلك الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام المالي السابق وبقيمة قدرها نحو ٧٥% من قيمة إهلاك العام المالي السابق ٢٠٢٥/٢٠٢٤ وكذا إهلاك إضافات الفترة بمبلغ قدره نحو ١٧,١٠٧ مليون جنيه وقد تبين وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمهما خطوط طحن الأذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة تكلفتها الدفترية نحو ١٧,٢٦٣ مليون جنية ,وخط الخبز الألى بمخبز سوهاج الالى والبالغ تكلفته الدفترية نحو ٨٧٧ ألف جنيه.
- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه منها عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٢/٥/ ٢٠١٥بتحرير عقد بيع لتلك المساحة بعد رفض محافظة القاهرة تحرير عقد لتلك المساحة في ٢٠١٠/٧/٥ , وتم رفع دعوى قضائية برقم ٣٦٠٠ لسنة ٢٠١٠ ك. جنوب القاهرة ضد السيد / المحافظ بصفته وتم الحكم لصالح الشركة وتم الطعن على الحكم من محافظة القاهرة برقم ٨٥/١٢٥٣٥ نقض القاهرة على حكم الاستئناف رقم ١١١٠٨ لسنة ٣٢ ق.ع القاهرة وحكم بعدم قبول الطعن. وقد أفادت الشركة في ردها على تقاريرنا السابقة بأنه يتم حاليا مراجعته من الإدارة الهندسية بالأملاك تمهيدا لتحرير عقد البيع كما أفادت بأنه جارى إتخاذ الإجراءات القانونية ورفع دعوى قضائية ضد محافظ القاهرة بصفته للمطالبة بالتعويض عن عدم تنفيذ الحكم الصادر لصالح الشركة.

- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحـــرر فـي ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقـــاعس الشركـــة فـي إنشـاء المطحـن المخصصة الأرض لأجله وبلغت تكلفة المباني والإنشاءات ضمن الأصول الثابتة للشركة نحو ٣٧٥ ألف جنيه بعد إستلام الأرض التي مازالت بحوزة الشركة ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦, وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .دون قيام الشركة بأي إجراء لتقنين تخصيص تلك الأرض مع الجهات الإدارية المختصة.
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من/ أحمد الراوي عـامر ضـد الشـركة , بتثبيـت ملكيتـه لمسـاحة ١٨ س ٩ ط بحـوض الريـاح ٢٥ القطعـة ٧ بمجمـع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط , ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي بغيرالطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س , ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه , وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا ومازال متداولا.
- صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط , ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق .ع سوهاج وصدر بشأنه حكم بجلسة ٢٠٢٥/٤/٨ بإلغاء حكم أول درجة.
- عدم الانتهاء من تقنين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-
  - ❖ أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س١٢ط ٨ف لعدم صدور قرار للشركة بتخصيص هذه الارض من السيد /محافظ قنا.
  - ❖ أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
  - ❖ أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة وقد تبين أنها أرض حكر وتم رفع دعوى رقم ١٠٨٠٩ لسنة ٢٠٠٧ ك شمال القاهرة بتسجيلها وحكم فيها بجلسة ٢٠١٦/٦/٢٨ برفض دعوى

سريان البيع بشأن الصيدلية داخل العقار وتم عمل استئناف رقم ٥٠١٨ لسنة ٢٠ س ع شمال القاهرة وحكم فيها بجلسة ٢٠١٧/٥/١٩ بالرفض وتأييد الحكم المستأنف .

- ❖ أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي والمنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط) .
- ❖ أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- ❖ عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير ، وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوي رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠١٤/٧/٢٠ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري ضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٩٧,٧٦٠ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

- نحو ٣١,٥٥٦ مليون جنيه قيمة المنصرف علي إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري والذى بدأ العمل بتنفيذه إعتبارا من أكتوبر ٢٠١٥وذلك بعد إستبعاد وتسوية تكلفة الأجزاء المباعة حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ وقدرها نحو ١٠,٧٦٥ مليون جنيه منه وقد تم الأنتهاء من الأعمال الأنشائية بموجب المستخلص الختامي المؤرخ في ٢٠٢٣/١٠/١٥ وقيمتها نحو ٣٤,٢٦٤ ملون جنيه والباقي يمثل قيمة أعمال الحماية المدنية وأتعاب الاستشاري وم .آخري ودون الانتهاء من تجهيز وتهيئة البرج واعداد البرج المذكور تمهيدا لطرح الوحدات السكنية .على الرغم من مرور أكثر من عامين على تاريخ إعداد المستخلص الختامي وجدير بالذكر موافقة مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٢٠٢٥/٣/٩ بجلسته رقم (٣) لسنة ٢٠٢٥ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٣.على طرح الوحدات السكنية وعددها ٧٢ وحدة سكنية بنظام التمليك أو التأجير من خلال مزاد علنى بالأشتراك مع خبير مثمن وكذا موافقة مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم (٧) بجلسة رقم (١) لسنة ٢٠٢٦ المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٦/١/٣١ على طرح الشقق السكنية للبيع بنظام التمليك على مراحل من خلال مزاد علنى الأمر الذى لم يتم إتخاذ أى إجراء بشانه حتى تاريخه .
- نحو ٤٣,٤٤٢ مليون جنيه بإسم /مجمع مطاحن طيبة الأقصر يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ – ٦٣٩ – ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن وقيمتها نحو ١٥,٩٣٣ مليون جنيه تم سدادها بشيك منذ ٢٠١٧/٦/١٠ و تم

استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ ونحو ٢٨,٣٥٠ مليون جنيه قيمة المنصرف على أعمال الأسوار والبوابات وتسوية الأرض التي تم تنفيذها بمعرفة المقاول / شركة العربي للاستثمار العقاري طبقا للمستخلص الختامى المؤرخ في ٢٠٢٥/٢/٢٥ وقد وافق مجلس إدارة الشركة بجلستة رقم (١) لسنة ٢٠٢٦ المنعقدة بتاريخ القرار رقم (١٢) على ترسية تنفيذ الاعمال الانشائية المدنية المطلوبه لأنشاء بنكرز أقماح مغطى مكون من خليتين بسعة اجماليه قدرها ٦٠ الف طن (وليس ٣٠ الف طن كما ورد بالدراسات السابقة للمشروع) بأرض الشركة بمدينة طيبة الجديدة بالاقصر موضوع المناقصة العامة رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٦/٢٥ على شركة الزهراء للمقاولات المتكاملة بقيمة اجمالية قدرها نحو ١٢٦,٧٨٥ مليون جنيه ومدة تنفيذ العملية ١٢ شهر من تاريخ تسليم الموقع الذى تم بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٦ وبموجب عقد الاتفاق المؤرخ فى ٢٠٢٦/٣/١٧.

- نحو ١٠,٦٥٥ مليون جنيه باسم أرض مدينة أخميم الجديدة منها مبلغ نحو ١٠,٥٥٦ مليون جنية قيمة المسدد لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاث أعوام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها حيث تم طرح مناقصة عامة رقم (١١) لسنة ٢٦/٢٥ لتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع وهى انشاء الاسوار والبوابات الرئيسة وتم الترسية على شركة الاصدقاء للمقاولات العمومية والتوريدات بقيمة قدرها نحو ١٥,٤٩٠ مليون جنيه ومدة التنفيذ عام من تاريخ استلام الموقع الذى تم بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٢٥ على الرغم من أنه سبق إستخراج ترخيص بناء رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٧ لبناء السور حول قطعة الارض ينتهى في ٢٠٢٥/٤/٧ وتم تجديده لمدة عام أخر ينتهى فى ٢٠٢٦/٤/٦ وتم تجديده لعام ثالث ينتهى بتاريخ ٢٠٢٧/٤/٦
- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بناء علي طلب الشركة وقد قام السيد/ المحافظ بمخاطبة المركز الوطني لتخصيص أراضي الدولة بتاريخ ٢٠١٧/٧/٩ بشأن تخصيص تلك المساحة وتم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١٧٩٩ (الجنة العليا لتثمين أراضي الدولة) و قد انتهت اللجنة بان سعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه و قد اعترضت الشركة على ذلك السعر بخطاب إلي السيد اللواء محافظ قنا بكتابها فى ٢٠٢٠/٣/٩ مما حدا بالشركة الإقامة بالطعن على هذا التقرير أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء منذ ٢٠٢٢/٣/٢٤.

- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

بلغ رصيد حساب الإنفاق الاستثماري في ٢٠٢٦/٠٣/٣١ مبلغ صفر مقابل مبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه في ٢٠٢٥/١٢/٣١ يمثل نسبة ٢٥% من قيمة الأرض التي تم تخصيصها بمدينة توشكى الجديدة لصالح الشركة كمرحلة أولى ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان المدفوعة في فبراير ٢٠٢٣ لجهاز تنمية مدينة أسوان الجديدة والتي تم استردادها بعد خصم مبلغ نحو ٦١٣ الف جنيه م اداريه وخلافة وذلك نظراً لإلغاء التخصيص بشان تلك المساحه بموجب موافقه مجلس اداره هيئه المجتمعات العمرانيه الجديده بجلسته رقم (١٠٠) المنعقده بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٧ نظرا لعدم وجود مقنن مائي لتلك المساحه وتم تحصيل مبلغ قدره نحو ٧,٤٣٤ مليون جنيه بموجب خدمة الدفع الالكتروني بتاريخ ٢٠٢٦/٣/٣١ وتجدر الاشاره الى سابق قيام السيد عضو مجلس اداره الشركه السابق / محمد بن ضحيان بن عبد العزيز بسداد القيمه تحت حساب القيمه الايجاريه للارض المخصصه للشركه ومدتها عشرون عاما طبقا لموافقه مجلس اداره الشركه بجلساته بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٧ القرار رقم (٥) وتم رد المبلغ لعضو مجلس اداره الشركه السابق بموجب تحويل بنكي بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١٢ بالكامل دون خصم اي مبالغ تحت حساب النفقات والمصروفات الاداريه التي تكبدتها الشركه نظرا لمتابعه الموضوع منذ عام ٢٠٢٢ وحتى تاريخه ومنها عقد جلسه استثنائيه لمجلس اداره الشركه لعرض الموضوع وحيد خاص بتلك الارض جلسه رقم (٢) المنعقده بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ تكبدت عنها مصروفات بدلات حضور وانتقالات وخلافة وكذا ما تكبدت الشركة من مراسلات وانتقالات العاملين ..... الخ

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢٢٠,٦٣١ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد كما تم تقييمه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها طبقا للأسس المتبعة في الفترة المالية السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-

- مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها طبقاً لحصر الشركة نحو ٩٩٣ ألف جنيه بنسبة نحو ١% من قيمة مخزون قطع الغيار والمهمات والبالغ قيمة نحو ٨٧,٥٤٤ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التي تنص .... (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلي أو الجزئي أو إذا إنخفض سعر بيعه .... يتم تخفيض قيمة المخزون إلي أقل من تكلفته ليصل إلي صافي قيمته البيعية بخلاف العديد من الأصناف وبواقي التركيبات بدون قيمة وعدم تحديد الحالة الفنية للمخزون (جديد – مستعمل).

وجود العديد من أصناف الخردة والكهنة ببعض مخازن قطع غيار المطاحن ومخازن الخردة والكهنة والمخلفات دون إتخاذ أي إجراء بشأنها وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٢٥٢) من اللائحة التجارية للشركة والتي تنص على أن " يراعي تصنيفها وتجميعها لحين إتخاذ إجراءات تكهينها أو تخزينها ونقلها إلي مخزن الخردة قبل إنتهاء السنة المالية ".

- لم يتضمن مخزون مواد التعبئة والتغليف مبلغ نحو ٧,٧٧٣ مليون جنيه قيمة أجولة مستلمة بمعرفة مطاحن الشركة حتى ٢٠٢٦/٣/٣١ والمنصرف منه نظرا لعدم توسيط حسابات الموردين عند الاستلام الفعلي والاكتفاء بأثباتها عند السداد فقط. وكذا عدم وجود ميزان تحليلي لحساب مخزون قطع الغيار في ٢٠٢٦/٣/٣١ واعتماد الشركة على الرصيد المستخرج من سجل الأستاذ العام دون المطابقة عليه مع دفاتر المخزون التحليلية نظرا لوجودها بوحدات الشركة المختلفة .
- بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٦/٣/٣١ ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ٢٠٥٩٦ طن قمح مستورد قيمتها نحو ٢٨٣ مليون جنيه ، وكمية نحو ٥٢٩٨ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة قيمتها نحو ٧١ مليون جنيه وذلك طبقا لما ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ تم اثبات أرصدتهم دفتريا دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتحقق من صحة تلك الأرصدة.
- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٤٠,٧٢٨ جنيه بالصافى(بعد خصم المخصص البالغ قيمته نحو ١,٢١١ مليون جنيه) ودائنا شاذا بنحو ٣٠,٣٣٤ مليون جنيه وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات طرف بعض عملاء الدقيق الفاخر ٧٢% مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه مكون عنها مجمع إضمحلال .
- عدم إجراء المصادقات أو إعداد أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين عن فترة المالى خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٥٨٢,٧٣٥ مليون جنيه دائنا , نحو ٢٣,٣٥٠ مليون جنيه مدينا كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة عن معاملات الفترات السابقة وآخرها عن معاملات من ٢٠٢٥/١٠/١ وحتى ٢٠٢٥/٠٣/٣١ والتي أسفرت عن الخلافات والتحفظات التالية :-
  - أحقية الشركة في رد قيمة مخالفات تموينية بنحو ٣,٢٠٦ مليون جنيه لحين البت في التظلمات المقدمة من الشركة في هذا الشأن منها مبلغ نحو ٩٨٤ الف جنيه قيمة مخلفات تموينية عن الفترة من ٢٠٢٥/١٠/١ حتى ٢٠٢٥/١٢/٣١ ونحو ١,٢٣٨ مليون جنيه قيمة المخلفات التموينية خلال الربع الاول من العام

المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بالاضافة الى مبلغ نحو ٩٨٤ الف جنيه قيمة مخالفة الضوابط المنظمة لتداول الاقماح المحلية موسم ٢٠٢٥.

- أحقية الشركة في رد مبلغ الغرامة الموقعة عليها بنحو ٤,٣٢٣ مليون جنيه الخاصة بالسيدين / خالد عبد الحميد ، ومحمد الضوي وذلك لعدم مسئولية الشركة عن تلك الغرامة .
- الغرامة الموقعة على مطحن طهطا (خلال شهر مايو ٢٠٢٣) وأسس احتسابها والبالغ قيمتها نحو ٥,٩٠٣ مليون جنيه.

- بلغ رصيد حساب مصلحة الضرائب (ضرائب الشركات المساهمة) ضمن حسابات مدينة لدي المصالح والهيئات في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٨,٤٩٧ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة لحساب مصلحة الضرائب المصرية (تحت الحساب) كدفعات مقدمة ، والعائد الخاص بها , الضريبة المخصومة بمعرفة الغير , وقد تضمن الرصيد المذكور مبلغ نحو ١٢,٥١٢ مليون جنيه لم نقف على تحليله وطبيعته ودون وجود شهادات مؤيدة لها علما بأن الشركة ضمن نظام الدفعات المقدمة بالنسبة للمخصوم تحت حساب الضريبة .
- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢٣,٩٤١ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ قدره نحو١,٠٧٣ مليون جنيه) وقد تضمنت ما يلي :-
  - ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف السيد/عنتر عطيفي السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وذلك بعد المفاوضات التي تمت مع أدارة الشركة فى٢٠٢٠/٢/٤ والتي انتهت إلى إنهاء العلاقة التعاقدية مع إدارة الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٥ وتسوية التأمين وتقسيط المديونية الى تسعة أقساط متساوية تنتهي في ٢٠٢٠/١٢/١ وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة القسط وتبين عدم الالتزام بالسداد للأقساط المستحقة ، وقامت الشركة برفع جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ في الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى أهالي المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة.
  - نحو ١٤٣ ألف جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ومقام بشأن بعضها دعاوى قضايه صدر بشأن بعضها أحكام قضائيه نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الأخر ترك العين المؤجرة ..
- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخرى في ٢٠٢٦/٠٣/٣١ نحو ١٧٠,١٨٧ مليون جنيه بالصافي (بعد خصم المخصص البالغ نحو ١١,٧٥١مليون جنيه) منها نحو ٤٥مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

- نحو ١١٦,٠٧٧ مليون جنيه باسم الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ الواجب تحصيله من محافظة أسوان والسيد / رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بصفتيهما والتي تم سدادها بمعرفة الشركة لشركة وادى كوم امبو لاستصلاح الأراضي بموجب شيك مقبول الدفع رقم ٩٧٨٨٢١٨٦ بتاريخ ١٠/٧/ ٢٠٢٤ المسحوب على بنك مصر فرع سوهاج وقد جاء بمنطوق الحكم الصادر في هذا الشأن إلزام الجهتين المذكورين بأن يؤديا للشركة ما تؤديه لشركة كوم أمبو لأستصلاح الأراضي الأمر الذي لم يتم بعد.
- نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء علىها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم طبقاً لما أسفرت عنها تقرير اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد بشأن تلك الواقعة وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي الجنائية رقم٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماح المختلسة وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية وإستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم فى ٢٠٢٤/٤/٢٣ دون إقامة الدعاوى المدنية اللازمة ضدهم .

  وقد تحفظت شركة مطاحن مصر العليا على قيمة الغرامة الموقعة على مطحن طهطا حيث أن الواقعة حدثت بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٧ (تطبيق الغرامة) و كان سعر القمح ٥٥٢٥ جنيه للطن وصدر توجيه وزاري رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٢٠ وحدد سعر القمح ١٠٠٦٠ جنيه للطن والذي على أساسه تم حساب الغرامة على الرغم من أن الواقعة حدثت قبل تاريخ صدور هذا التوجية كما أنه تم حساب الغرامة بضعف السعر وذلك على أساس أن الكمية تصرف ولكن ثبت أن الكمية عجز إستلام يتم حسابها على أساس مرة وربع من ثمن القمح وذلك في المطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٧.وما تلاها من مطابقات.
- نحو ٤,٠٣٣ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد , ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا , بواقع ٢,٠٠١ بإسم خالد صفوت ، بواقع ٢,٠٣٢ بإسم محمد عبد المحسن الضوى تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم علي كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وذلك وفقا لما ظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠٢٢/٦/٢٩ عن تعاملات الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتي ٢٠٢١/١٢/٣١ وتحفظت الشركة بالمطابقة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية على الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها

بالاستئنافين رقمى ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنه ١٩٩٨ س .ع سوهاج قضى برفضهما الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ و الثانية جلسة ٢٠٢٤/٣/٣ وتم عمل طعن بالنقض لم تحدد لة جلسة حتى تاريخه وتجدر الاشارة الى ضآلة ما يتم خصمة من المذكورين حيث أقتصر ما يتم خصمة على مبلغ نحو ٢٠٠٠ جنيه شهريا لكل منها فقط لا غير.

- نحو ٦٦٥ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالى ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والواردة بها المطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ تم خصمها بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٣) ومقامة ضدة الجناية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال العام و حكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض قضى فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فية ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدنى المؤقت ومكون عنها مجمع اضمحلال بذات القيمة
- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

بلغت قيمة الاستثمارات المالية المتداولة (أذون خزانة) في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٨٤,٩١٩ مليون جنيه مقابل نحو ٧٦,٥٧٨ مليون جنية في ٢٠٢٥/٦/٣٠ ومقابل نحو ٢٠٤,٤٠٨ مليون جنيه فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وهي ليست من ضمن أغراض عمل الشركة المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة مادة رقم (٣).

بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٢٥٦,٣٩٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢٢٩,٣٦٧ مليون جنيه فى ٢٠٢٥/٦/٣٠وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات تم خصم رصيد أحدهم بالكامل فى المصروفات البنكيه دون غلق الحساب) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٨٨١,٦ ألف جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة في اعمالها ونشاطها..
- عدم أدارج بعض الحسابات الجارية لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حسابين باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد فعلى (كشف الحساب) فى ٢٠٢٦/٣/٣١ قدره نحو ١٦٥ ألف جنيه , ٩٧٧ جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية والذي يتم تمويله عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية , وللشركة سلطة الصرف منه وإصدار الشيكات لموردي تلك الأقماح المحلية , وجدير بالذكر أن قيمة التحويلات الواردة من الهيئة العامة للسلع التموينية لبنك مصر المشار إليه عن

موسم قمح محلي ٢٠٢٥ قد بلغت قيمتها نحو ٤٩٩٨ مليون جنيه وكذا تم تدعيم هذا الحساب من حساب الشركة لدى ذات البنك بمبلغ نحو ١٥٩,٧ مليون جنيه وقد تضمنت مذكرة تسوية بنك مصر فرع سوهاج المذكورة شيكات لم تقدم للصرف قيمتها نحو ١٦٢ ألف جنيه منها نحو ٨٧ الف جنيه قيمة بعض الشيكات عن الفترة من ٢٠١٩ حتى مايو ٢٠٢٢.

بلغ رصيد الاحتياطيات في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٣٨٣,٨٨٨ مليون جنيه بنسبة نحو ٥٤٨% من راس مال الشركة المدفوع البالغ ٧٠ مليون جنيه.

بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الإهلاك) في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٤٤,٩٧٢ مليون جنيه مقابل نحو ٤٥,٨٣٩مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٨٦٧ ألف جنيه بنسبة انخفاض قدرها نحو ٢% ونري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-

- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات في ٢٠٢٦/٠٣/٣١ نحو ٢٨,٧٠٥ مليون جنيه مقابل ذات القيمة في ٢٠٢٥/٦/٣٠ وتجدر الإشارة إلي وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٩١ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٥% منها وتتمثل أهم تلك الخلافات في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتي ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن , اضافة الى مطالبة الضرائب على القيمة المضافة عن السنوات من ٢٠٢٠/٧/١ وحتى ٢٠٢٤/٦/٣٠ وقدرها نحو ٨٦ مليون جنيه والواردة فى يناير ٢٠٢٦.
- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٦/٣/٣١ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم إمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كوم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ١٦ مليون جنيه والتي تم تنفيذ الحكم القضائي الخاص بها وسداد القيمة مضافا إليها قيمة رسوم التنفيذ بواقع نحو ٢,٩٠٢ مليون جنيه بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٧ بموجب عدد ٢ شيك بنكي مقبول الدفع مسحوب على بنك مصر فرع سوهاج دون قيام الشركة بتحصيل القيمة من محافظة أسوان والوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو حتى تاريخه.
- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٦/٣/٣١ نحو ٨٦ ألف جنيه مقابل نحو ١,١٣٣ مليون جنيه في ٢٠٢٥/٦/٣٠ بانخفاض قدره نحو ٨٦٦ ألف جنيه بنسبة إنخفاض قدرها نحو ٧٦% منها بعد استخدام المبلغ في صرف البدل النقدي لرصيد الاجازات لبعض العاملين المحالين للتقاعد ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا علي مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

تضمنت الحسابات الدائنة الأخري مبلغ نحو ٧٤١ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.

- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد من السلطة المختصة.
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلى مصر الرقمية.
- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١)
  - حصر وتحديد قيمة المخزون للراكد بالشركة.
  - فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى تاريخه البالغ قيمتها نحو ١٩١ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.
  - الإ فصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة لتلك التعديلات طبقا لمتطلبات الفقرتان (٣٠ , ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.
- عدم استيفاء اشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج , قنا , الأقصر.

تحريراً في : ١٦ / ٥ / ٢٠٢٦

أحمد

وكيل وزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / عصام زكريا محمد)